
الربح المحاسبي والربح الاقتصادي في منشأة الأعمال
دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للمقطورات

د. أحمد حسن اليسير*

الأكاديمية الليبية/ طرابلس

ahmed2alyaseer@yahoo.co.uk

Accounting and Economic profits as two measures to compare
the alternatives in the business entity

A Case Study of the National Trailers Company

Abstract

This paper deals with the economic entity's Profit. Its focal point is the Accounting and the Economic approaches as two indicators to guide the decision-making when prioritizing the alternatives.

The idea of this research has stemmed from a wide revision of the available literature, which showed that the conflict between these indicators is possible; hence, a question was raised about which of the two indicators the decision-maker should follow in such a case.

The discussions and the conducted analyses in this research showed that the two indicators are in a conflict when using "profit maximization" as a criterion to compare the two alternatives in hand, while the two indicators were in agreement when the comparison was made on the bases of "Shareholder Wealth Maximization" where the economic profit indicator turned to support the opponent alternative to which it has supported under "Profit Maximization" criterion.

This shift indicates a state of internal contradiction within the measure itself. A deeper examination and investigation into the point disclosed that this discrepancy is attributable to an intrinsic characteristic in the economic approach.

Towards the end of the paper, the importance and the significance of such result was discussed, and then the answer to the research question was developed and formulated through asserting that the Accounting measurement is more consistent and, therefore, it is of a higher level of reliability as a tool to rationalize the managerial decision when deciding between the mutually exclusive alternatives.

Key words: Accounting Profit, Economic Income, Firm objectives, Capital Maintenance Concepts, Firm value, Causal Diagrams.

مدخل عام

مقدمة:

تُعد الوحدات الاقتصادية (منشآت الأعمال) وبشكل دوري مجموعة من التقارير المالية التي تعبر عن نتيجة أعمالها خلال الفترة المالية المنقضية ووضعها المالي في تاريخ تلك التقارير، وتتنوع أشكالها وأغراض هذه التقارير، وقد تتفاوت درجة التفصيل في تلك القوائم، وقد تختلف من حيث تسلسل البنود، ولكن الثابت دائما هو اشتغالها على رقم الأرباح المحققة خلال الفترة كرقم قائم بذاته، فهو مركز الاهتمام الأول ليس بالنسب للمالكين فقط بل بالنسبة لعدة أطراف أخرى كالممولين والمستخدمين والحكومة ممثلة في جهات التخطيط والضرائب .

وتعطي الإدارة هذا الرقم أهمية بالغة لكونه العنصر المعبر عن مدى نجاحها (أو إخفاقها) في إدارة موارد المنشأة من منظور خدمة مصلحة المالكين، ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة إلى أن استمرار المنشأة أو تصفيتها، مرهون بالاتجاه العام الذي تتخذه السلسلة الزمنية المعبرة عن الأرباح المحققة خلال الفترة مقارنة بالأرباح المقدرة في الفرص الاستثمارية الأخرى.

لهذا ولغيره من الاعتبارات تولي المحاسبة اهتماما خاصا بهذا العنصر، إلى الحد الذي يجوز معه القول أن كل النظم والضوابط والسياسات المحاسبية التي تتبناها المنشأة، ما هي إلا أدوات لخدمة هدف عدالة رقم الأرباح الظاهر بالحسابات الختامية لتلك الوحدة¹.

ويولي الاقتصاديون هذا العنصر اهتماما مماثلا، حتى أن الاقتصادي الشهير (Irving Fisher) يؤكد أن مفهوم الربح هو وبدون استثناء أكثر المفاهيم أهمية في علم الاقتصاد Baker, 1966, (P72). ولهذا التأكيد ما يدعّمه واقعيًا، فالنظرية الاقتصادية تهتم بدراسة وتحليل دخل الفرد وبمستوى الربحية في المنشأة وبمستوى دخل المجتمع ككل، وكلها صور وتسميات لعنصر الربح وإن من زوايا مختلفة، ويوحى هذا الاهتمام المشترك يقتضي التوافق بين الاقتصاد والمحاسبة في تعريف وتحديد مفهوم الربح، ولكن الواقع غير ذلك، فلكل من المجالين تعريفه الخاص وبالتالي أسلوبه الخاص في الحساب والتقدير.

مشكلة البحث:

الربح في المنشأة مفهوم واسع متشعب، تتعدد طرق قياسه بتعدد المداخل والمدارس الفكرية المؤطرة لهذا المفهوم، ويبرز من بين تلك المداخل مدخلان أساسيان ومختلفان لدرجة كبيرة هما المدخل المحاسبي والمدخل الاقتصادي، وفي ظل هذا الاختلاف فإن التضارب في نتائج دراسة نفس الحالة يصبح امرا ممكنا، وهنا يُطرح السؤال الذي يحاول الباحث الإجابة عليه وهو: أي المؤشرين أصدق دلالة وبالتالي أعلى اعتمادية في توجيه الإدارة إلى البديل الأنسب ضمن بدائل اتخاذ القرار؟

دراسات وبحوث سابقة:

تناول موضوع العلاقة بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي العديد من الباحثين وخلصوا إلى استنتاجات متعددة، فبالإضافة إلى الدراسات المشار إليها في ممتن البحث، يتضمن الأدب المحاسبي عدة دراسات تناقش الموضوع من زوايا مختلفة، فمن حيث الدلالة والمضمون التفسيري يرى (Magni, 2009, P.8) أن المقياسين مختلفان جذريا، ويؤكد (Fellows 2010, P.7) هذا

¹ هذا بالرغم من الانتقادات المتعددة الموجهة لعدالة هذا المقياس قديما وحدينا، انظر مثلا:

Ball, & Shivakumar. 2006, Hail et. al., 2010, Schipper, 2005

الاختلاف، ويرى أن التقارب بين المقياسين يمكن أن يتحقق من خلال استخدام المحاسبة لمفهوم الربح الشامل. ومن حيث انتشار الاستخدام والأهمية العملية يشير Feenstra and Wang, (2000, P.7) إلى أن استخدام الربح المحاسبي هو الأكثر شيوعاً، ربما بسبب وجوده كعنصر قائم بذاته ضمن القوائم المالية بخلاف المقياس الاقتصادي.

ومن جانب الكفاءة يؤكد (Arthur 2008,P.53) على كفاءة الربح المحاسبي كأداة لتقييم أداء المنشأة بشرط أن ينظر إليه من خلال الضوابط المرعية عند حسابه، في حين يرى (Bhasin 2013, P.190) من خلال اختبارات اجريت على حسابات 500 شركة أن القيمة المضافة الاقتصادية (Economic Value Added) كمقياس اقتصادي للأداء، تمتاز عن الربح المحاسبي بالمثانة (Robustness) والحصانة ضد الممارسات المحاسبية الغائية²، في حين خلصت دراسة ميدانية اخرى اجراها (Nakhaei and Hamid 2013,P.770) شملت 87 شركة مسجلة بسوق طهران للأوراق المالية الى أن الربح المحاسبي أكثر دلالة (كفاءة) من القيمة الاقتصادية المضافة في التعبير عن بعض المتغيرات ومن اهمها القيمة الاقتصادية للمنشأة.

هدف البحث واهميته

تظهر العينة السابقة من البحوث أن الجدل العلمي لازال قائماً حول العديد من جوانب الموضوع، وتأتي هذه الورقة في هذا السياق مع بعد محلي تطبيقي، حيث تهدف إلى تقديم اجابة علمية عن سؤال البحث المبين اعلاه وذلك بمناقشة الدلالات المباشرة والضمنية لمخرجات اسلوبي القياس من زاوية الربحية وكذلك من زاوية ثروة المالكين أي القيمة الاقتصادية للمنشأة، وتمثل أهمية ابراز هذه الجانب في المساهمة في تعريف مستخدم المقياسين ببعض نقاط القوة والضعف في كلا المقياسين وبالتالي بإمكانيات وحدود وواجه استخدام كل مقياس.

وسيتناول الباحث الموضوع من خلال الربط بين الربح كهدف للمنشأة وبين تعظيم ثروة المالكين كغرض شامل لنفس المنشأة، وهو ما يوفر زاوية نظر جديدة للموضوع، وسيعتمد البحث عند مناقشته لجزئية تحديد قيمة المنشأة ضمن القسم النظري، على خصائص البيئة الاقتصادية المحلية

² Creative Accounting

ذات العلاقة، وفي القسم التطبيقي سيتم الاعتماد على بيانات ومعطيات حالة واقعية ، وهو ما يعزز الجانب التطبيقي في نتائج البحث .

وللبحث أهمية خاصة على مستوى ادوات التحليل حيث سيستخدم مدخل السببية في توضيح العلاقات بين المتغيرات ، ويوظف تقنيات ذلك المدخل في تبيان الخصائص البنوية في كلا المدخلين.

هيكلية البحث ومتغيراته:

يتكون البحث من قسمين: نظري وتطبيقي، يتضمن القسم النظري تحليلات تهدف إلى تقديم الاساس النظري للمقياسين، ويتضمن القسم التطبيقي اجراء الحسابات باستخدام البيانات الاساسية لحالة واقعية تفاضل فيها إدارة احدى الشركات الصناعية المحلية بين بديلين متعارضين للتشغيل. ويتضمن البحث ثلاثة عوامل (Factors) هي:³

- عامل مدخل القياس والذي يتفرع إلى قياس محاسبي وقياس اقتصادي
- عامل معيار المفاضلة والذي يتفرع إلى معيار تعظيم الربح ومعيار تعظيم ثروة حملة الأسهم.
- عامل بدائل القرار والذي يتكون من بديل التصنيع وبديل التأجير.

منهجية وطريقة البحث

سيتبع الباحث في الجزء النظري من الورقة منهجا استنباطيا (Deductive Approach)، يتم من خلاله تحليل المفاهيم العامة التي تحكم مدخلي القياس، وذلك لإبراز الأسس التي يقوم عليها كل منهما وتجعله مختلفا عن الآخر. أما في الجزء التطبيقي فسيتمتع منهجا استقرائيا (Inductive Approach) يبدأ من العلاقة بين الجزئيات التي تُحدد في مجموعها نتائج حساب متغيرات البحث، وصولا إلى الحقائق الكلية المؤسسة للحكم العام المتمثل في الاجابة على سؤال البحث، وسيعتمد

3 (يظهر هنا أن مشكلة البحث يمكن أن تطور الى تجربة ذات تصميم عوامل من رتبة 2³ (Experiment of Factorial Design 2 by 3)

الباحث مدخلا مقارنا، وذلك من خلال قياس اداء احدى المنشآت تحت بدلين متدافعين⁴ وفق المقياس المحاسبي والمقياس الاقتصادي، وتقيم ذلك الاداء بمقياس تعظيم الربح ومقياس تعظيم ثروة حملة الأسهم⁵ ثم مقارنة النتائج، وسيكون المقياس الاكفأ هو المقياس الذي يشير باختيار البديل الذي يحقق القيم الاعلى في المعيارين المذكورين.

الشق النظري: الربح في منشأة الاعمال

موقع الربح بين اغراض واهداف المنشأة:

تقوم التحليلات في الاقتصاد الاداري والادارة المالية والاستثمار وغيرها من فروع المعرفة ذات الصلة على أن المنشأة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف (Goals)، ويدور النقاش غالبا حول تعظيم المبيعات وتعظيم النمو وتعظيم الحصة من السوق وتعظيم عائد المبيعات وغيرها، إلا أن أهم تلك الأهداف وأكثرها حضورا في المناقشات العملية هو هدف تعظيم الأرباح، وبالرغم من هذا التعدد فإن نظرة فاحصة ستظهر أن هدف الربح⁶ هو الهدف الاساس على المدى الطويل على الاقل، وأن ما سواه هي وسائل لتحقيق الربح، فتعظيم المبيعات أو تعظيم معدل نمو مثلا، لا تُطلب لحد ذاتها انما تتبناها المنشأة لخدمة هدف الربح أما على المدى البعيد أو على المدى لبعيد والقريب ايضا. ويتفق الباحث مع الرأي القائل بأن تعظيم الربح بدوره ليس إلا هدفا أو غرضا مرحليا لخدمة الغرض الأشمل وهو تعظيم ثروة حملة الأسهم (الأنصاري، 2013، ص31)، (شريف والصحن، 1988، ص80)، Agarwal, 2009، (PP.575,576) المعبر عنه محاسبيا بحقوق حملة الأسهم أو حقوق اصحاب المشروع أو حقوق المالكين (حسب الشكل القانوني للمنشأة). ومن ثم يمكن القول أن هذا العنصر هو المعيار الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه إدارة المنشأة عند المفاضلة بين البدائل الممكنة ضمن مراحل اتخاذ

4 Mutually exclusive alternatives.

(5) التقييم بمقياس تعظيم الربح مثلا يعني هنا اعتبار تعظيم الربح هو الهدف الذي تسعى المنشأة لتحقيقه، وبالتالي فهو النقطة المرجعية عند المفاضلة بين البدلين .

(6) هدف الربح يمكن أن يأخذ عدة صور منها: أكبر ربح ممكن، أو حد ادنى من الربح، أو حتى عدم تحقيق خسائر في المدى القصير.

القرار الاستراتيجي (P35, 2011, Damodaran), ولا يمنع ذلك أن تتبني المنشأة أحد الأهداف المذكورة اعلاه أو توليفة معينة منها تكون موجهة للقرارات على المستوى التكتيكي المرهلي بشرط أن يكون ذلك يصب في - أو على الأقل لا يتعارض مع- خدمة الهدف الاستراتيجي للمنشأة الاقتصادية المتمثل في تعظيم ثروة حملة الأسهم (المالكين).

العلاقة بين تعظيم الربح وتعظيم ثروة حملة الأسهم:

تتمثل حقوق المالكين (Owners' Equity) أو حقوق حملة الأسهم (Stockholders' Equity) محاسبيا في الفرق بين الأصول الخصوم كما يظهران بالميزانية العمومية للمنشأة في نفس التاريخ، وهو مصطلح يعبر عما للمالكين من اموال في المنشأة، أي مقدار ثرواتهم المستثمرة فيها مقاسة قياسا محاسبيا، وهو حساب دائم تنعكس فيه نتائج الأعمال من ربح أو خسارة، حيث يزداد بالأرباح وينخفض بالخسائر المحققة، ومن تم فهو مرتبط احصائيا ارتباطا تاما وموجبا بنتائج الأعمال عبر المعادلة الاساسية لنظرية القيد المزدوج وفق مدخل الميزانية في تحديد الربح، ما يعني عمليا أن تعظيم الربح هو في نفس الوقت تعظيم لثروة حملة الأسهم، أما ظاهريا فإن المقارنة المباشرة لحركة الرقمين عبر الميزانيات المتعاقبة للمنشأة قد لا تفصح عن هذا الترابط، حيث أن نتيجة الأعمال ليست العامل الوحيد الذي يمكن أن يغير رصيد حساب حقوق الملكية، إذ يتغير هذا الرصيد نقضا بالتوزيعات التي تقرها جهة الاختصاص (الجمعية العمومية لحملة الأسهم في الشركات المساهمة مثلا) ، وهو يتغير زيادة بالمساهمات الجديدة، ونقصا أو زيادة بنتيجة إعادة تقييم الاصول التي يمكن ان تتم تحت اعتبارات معينة.

العلاقة بين حقوق الملكية و قيمة المنشأة:

حقوق الملكية، وقيمة المنشأة أو القيمة الاقتصادية للمنشأة مصطلحان يستعملان في حقلي المحاسبة والاقتصاد للدلالة على اشياء متناظرة، فالقيمة الاقتصادية للمنشأة كمصطلح اقتصادي هي تعبير عن حقوق الملكية في المنشأة مقاسة قياسا اقتصاديا، كما أن حقوق الملكية كمصطلح محاسبي هي تعبير عن قيمة المنشأة مقاسة قياسا محاسبيا. أي أن كلا المصطلحين يعبر عن مقدار الثروة التي تخص حملة الأسهم والكامنة في المنشأة مقاسة مرة وفق اصول وقواعد القياس محاسبي

ومرة أخرى وفق اصول وقواعد القياس الاقتصادي.

ووصف قيمة المنشأة وحقوق الملكية باثما متناظران لا يعني انهما متساويان بالضرورة، فقيمة المنشأة هي القيمة السوقية لتلك الوحدة الاقتصادية.⁷ أي المبلغ المالي الذي يمكن أن يتنازل مقابله المالك الحالي (أو حملة الأسهم في الشركات المساهمة) عن ملكية المنشأة - ككلٍ واحد وبوضعها الحالي - لمالك آخر. وقد يكون هذا المقابل أكبر أو اقل من أو مساوٍ لرصيد حساب حقوق الملكية الذي تظهره الميزانية العمومية للمنشأة في تاريخه، وذلك بسبب الاختلافات في هيكل بناء المتغيرين، فقيمة المنشأة كقياس اقتصادي تتحدد وفقا لمعطيات الواقع الحالي للمنشأة اضافة إلى توقعات المستثمرين لمستقبلها، وذلك من حيث قدرتها على توليد الأرباح في البيئة الاقتصادية المستقبلية المتوقعة، وقدرتها على تسديد التزاماتها طويلة الاجل وتكلفة ذلك، وغيره من المتغيرات الحاكمة المرتبطة عموما بالمستقبل. أما قيمة حقوق الملكية فتتحدد أساسا وفقا لمعطيات الواقع الحالي للمنشأة، وهي تعبير محاسبي عما آلت اليه الموارد المالية التي استثمرها المالكون في المنشأة، أي هي انعكاس لأحداث الماضي بالدرجة الاولى.

ويري الباحث أن مدى الاختلاف بين حقوق الملكية وقيمة المنشأة مرتبط بمدى تطور البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المنشأة⁸، وذلك من حيث توفر آليات التقييم الموضوعي للعناصر ذات العلاقة، حيث يتقارب الرقمان إلى درجة كبيرة في البيئة (المتخلفة) معلومانيا، على عكس الوضع في البيئة المتطورة حيث تتدخل عوامل متعددة - توفرها تلك البيئة - في تحديد القيمة الاقتصادية للمنشأة، ما قد يجعل الفرق بين الرقمين شاسعا، ويمكن ارجاع هذا التباعد أو التقارب بين الرقمين - حسب رأي الباحث - إلى مدخلات نموذج تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة لدى المستثمر، الذي يستبعد المدخلات ذات الوقوع الاحتمالي غير المحدد (المتغيرات التصادفية Stochastic Variables) تجنبا لظرف عدم التأكد التي تكون سائدة بسبب التخلف المعلوماتي بالمفهوم المبين اعلاه، ويفضل على ذلك ظروف المخاطرة التي تقتضي أن تكون مدخلات

7 المقصود هنا القيمة الصافية أي المتبقي من قيمة الاصول بعد خصم او سداد او تحويل الالتزامات، مع تقويم كافة العناصر بالقيمة العادلة.

8 يستند الباحث في هذا الرأي الى وقائع مناقشات جرت بين عدد من المهنيين لبيع جزء من اسهم مملوكة للجانب الليبي في شركة مشتركة محلية الى مستثمر اجنبي.

النموذج أكثر قابلية للقياس والتحقق، وهو ما يعطي لعنصر حقوق الملكية الدور الأهم في تحديد القيمة العادلة (الحقيقية) للمنشأة باعتباره الرقم الأبرز والأكثر قابلية للتحقق من خلال القيمة السوقية الجارية للأصول والخصوم، خلافاً للمدخلات الأخرى من تدفقات نقدية مستقبلية ومكاسب وخسائر حياة الأصول وغيرها، مما لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمة المنشأة إلا إذا توفرت البيانات والمؤشرات الخاصة بالبيئة التي ستعمل بها المنشأة مستقبلاً وبدرجة من الدقة تجعلها ذات مصداقية لدى المستثمر، وهو ما لا يمكن افتراض وجوده في البيئة المحلية.

تأسيساً على ما سبق نخلص إلى أن رصيد حقوق الملكية مرتبط مع القيمة الاقتصادية لتلك المنشأة بعلاقة طردية، ما يمكن معه القول بأن المنشأة ذات القيمة الأعلى في حقوق الملكية هي المنشأة ذات القيمة الاقتصادية الأعلى والعكس بالعكس، وهو ما يسمح بإجراء المقارنة بين نتائج القياس المحاسبي ونتائج القياس الاقتصادي كما سيتم في الجزء التطبيقي من هذه الورقة.

الربح المحاسبي والدخل الاقتصادي: الإطار العام

يدل لفظ الدخل بمفهومه الواسع في المحاسبة على مقدار زيادة الإيرادات التي يمكن تخصيصها لفترة المحاسبة عن المصروفات التي تكبدتها المنشأة في سبيل تحقيق هذا الإيراد، وهو بهذا المفهوم مرادف لمصطلح الأرباح قبل الضرائب.

ويعرف الدخل بالمفهوم الاقتصادي الواسع على أنه مجموعة المنافع الناتجة عن الأموال (نوح، 1971، ص53)، (شنوف، 2008، ص156)، وبصيغة أخرى يمكن القول بأنه تعبير عن قيمة الإشباع في أشكاله المختلفة التي يستطيع أن يتحصل عليها من يملك مصادر هذه الأموال.

وبمقارنة هذين المفهومين يمكننا استنتاج أن المحاسبة تهتم بقياس وسائط الإشباع في مختلف صورها معبرة عن قيمتها بوحدات النقود والتي يفترض فيها أن تكون معبرة بدورها عن وحدات الإشباع التي يمكن للمالك أن يتحصل عليها فيما لو قام بمبادلة هذه الوسائط بما يعادلها من سلع وخدمات معروضة في الأسواق. وتستند المحاسبة في هذا إلى أحد المفاهيم الاقتصادية لوظيفة النقود وهو أنها مخزن للقيمة (A store of value) (البية، 1978، ص79) (Boyes and Melvin, 2012, P. 263) أي أنها قابلة للتحويل إلى أي خدمة أو أصل وفق سعر تبادل يحدده

السوق، وهذه الخدمة أو الأصل تتحول في النهاية إلى وحدات إشباع أو منفعة ما، كما أن معدل التبادل بين النقود والأصل أو الخدمة يتحدد على أساس ما يمكن أن تنتجه هذه الأصول أو الخدمات من وحدات المنفعة أو الإشباع فيرتفع معدل التبادل بارتفاع هذه الوحدات وينخفض بانخفاضها. أما المفهوم الاقتصادي للدخل فهو يستهدف قياس مقدار الإشباع أو المنفعة التي يكون باستطاعة المنشأة (فرداً أو مؤسسة) الحصول عليها إذا ما قررت مبادلة ناتج أموالها بما يقابلها من وحدات الإشباع والمنفعة المتوفرة في السوق.

ويمكن أن نلاحظ هنا أن هذا المفهوم الموسع للدخل بالمعنى الاقتصادي لا يصلح لأغراض القياس في الحياة العملية رغم استناده إلى أسس منطقية من الناحية النظرية، ولذلك فهو لا يصلح لخدمة أغراض المحاسبة أو التحليل الكمي الاقتصادي نظراً لصعوبة أو استحالة قياس المنفعة أو درجة الإشباع التي يمكن الحصول عليها بمبادلة جزء محدد من الأموال بسلعة أو خدمة ما، حيث تختلف درجة تقييم الإشباع الناتج عن ذلك بين شخص وآخر، بل قد لا يتفق شخصان على نفس التقدير، إضافة إلى اختلاف تقييم الشخص الواحد لهذا الإشباع بين الفترة والأخرى، وأثر قانون تناقص المنفعة الحدية وغيرها من العقبات التي تحول دون اعتماد هذا المفهوم كأداة للقياس في الحياة العملية اليومية، وقد دفع ذلك بعض الاقتصاديين إلى تعريف الدخل بدلالة المصروفات أو الإنفاق، حيث يعرفه بعضهم بأنه ذلك المبلغ الذي يمكن للفرد أن يستهلكه أو للمنشأة أن توزعه على مالكيها في نهاية الفترة المالية مع المحافظة على نفس مستوى الرفاه (welfare) الذي كانت عليه في بداية الفترة. (Ruby, 1985, P.32). وللتقارب مع النظرية الاقتصادية بهذا الخصوص، طور منظرو المحاسبة نظرية أو مفهوم صيانة رأس المال (Capital Maintenance)، الذي يعتمد في قياس الدخل على حساب الحد الأقصى من الوحدات النقدية التي يمكن للمنشأة توزيعها على مالكيها دون أن ينقص ذلك من القيمة (الحقيقية) لتلك المنشأة، وهو ما يعني ضرورة المحافظة على رأس المال، أي على مصدر تلك التوزيعات قبل أن نعتبر أن المنشأة قد حققت ربحاً يمكن توزيعه. وفي هذا المجال شبه أحد الكتاب الدخل بالثمار ورأس المال بالشجرة (نوح، 1971، ص8)، فكما أن الثمار هي نتاج دوري للشجرة، وأن جنيها لا ينقص من الأصل المنتج لها (أي

الشجرة)، فكذلك هو الربح له صفة الدورية ويجب الا يؤدي جنيه (توزيعه أو استهلاكه) إلى المساس بالأصل المنتج له.⁹

وينصرف مفهوم صيانة رأس المال في الأدب المحاسبي إلى عدة معان، تتفرع من الدلالات المتعددة لمصطلح رأس المال الذي يجب المحافظة عليه وهو ما سنتناقشه الفقرة التالية.

اهم مفاهيم رأس المال وعلاقتها بالربح المحاسبي

يرتبط مبدأ المحافظة على رأس المال بالتعريف الذي تتبناه المنشأة لرأس المال. وهنا يجب التمييز بين عائد المنشأة على رأس المال المستثمر وبين التدفقات الواردة التي تمثل استرداداً لذلك الجزء من رأس المال بعد أن تم التصرف فيه باستخدامه في عمليات المنشأة وتحويله إلى تدفقات خارجة في شكل مصروفات وتكاليف. فالتدفقات النقدية الصافية Net Cash Flow التي تزيد عن المبالغ المطلوبة للحفاظ على رأس المال هي فقط ما يمكن اعتبارها ربحاً محققاً، وبالتالي فهي العائد على رأس المال. أما المبلغ المتبقي من التدفقات فهو استرداد لرأس المال وليس ربحاً، وبمفردات محاسبية فإن الربح هو فقط المبلغ الناتج عن طرح المصروفات (التدفقات النقدية الخارجة الفعلية والمؤجلة) من الأيراد المحقق (الفعلي أو المؤجل) ودون المساس برأس المال، مع اقتصار التدفقات النقدية الصافية على النفقات والأيرادات المرتبطة بنشاط المنشأة أي باستبعاد التدفقات النقدية الأخرى مثل التوزيعات والمساهمات الجديدة والقروض وسدادها... الخ. ويتفرع مبدأ صيانة رأس المال إلى عدة مفاهيم يمكن اجمال أهمها في المفاهيم الثلاثة الآتية: (الخطيب، 2012، ص 144-150).

● صيانة رأس المال بالمفهوم النقدي (Monetary capital maintenance)-، والذي يتحقق إذا ما كانت القيمة الصافية للأصول في نهاية الفترة المحاسبية يساوي أو يزيد عن القيمة الصافية للأصول في بداية الفترة، ووفقاً لهذا المفهوم لا تعتبر المنشأة قد حققت ربحاً إلا إذا كانت القيمة النقدية لصافي الأصول عند نهاية الفترة أكبر من القيمة النقدية لصافي الأصول عند بداية الفترة،

⁹ يلاحظ هنا أن الدخل وليد الملكية فلا وجود لدخل مالم تسبقه عملية امتلاك. حتى بالنسبة للدخل الناتج عن العمل، فهو وفقاً للنظرية الاقتصادية نتاج ملكية العامل لقواه الجسدية أو إمكانياته الفكرية أو مواهبه الخاصة (أنظر: هاشم، 1989، ص 351).

وكما هو واضح فإن هذا المفهوم يفترض ضمنا ثبات قيمة وحدة النقود بين خلال الفترة المحاسبية. كما يقتضي الاعتراف بالتكلفة التاريخية كأساس لتحديد القيم المالية لأصول المنشأة.

● صيانة رأس المال بالمفهوم الحقيقي (Real capital maintenance) والذي يتحقق اذا ما كانت القوة الشرائية لقيمة صافي الاصول في نهاية الفترة المحاسبية يساوي أو يزيد عن القوة الشرائية له عند بداية الفترة، وعلى عكس المفهوم السابق فإن هذا المفهوم يعترف بتغير قيمة وحدة النقود من خلال الاعتراف بتغير قوتها الشرائية، ولهذا المفهوم اهمية خاصة في المعالجات المحاسبية الهادفة إلى تحديد الربح المحاسبي خلال فترات التضخم الاقتصادي المصحوب بارتفاع مستمر في الاسعار. وفي تقدير الباحث فإن هذا المفهوم هو الاقرب للتعبير عن رأس المال الذي يتوجب المحافظة عليه واعتبار ما يزيد عنه فقط هو الربح المحقق خلال الفترة، وذلك انطلاقا من فكرة أن المنشأة الإنتاجية هي بالأساس منظومة انتاج تضم موارد متعددة مكرسة للاستخدام الهادف إلى تحقيق الربح من اجل تعظيم ثروة الملاك (حملة الأسهم) تعظيما فعليا ذي معنى في سوق تبادل السلع والخدمات وليس تعظيما في شكل زيادة في كمية وحدات النقود.

● صيانة رأس المال بالمفهوم المادي (Physical capital maintenance) والذي يتحقق اذا ما كانت القدرات الإنتاجية الذاتية للمنشأة المتوفرة عند نهاية الفترة المحاسبية اكبر من أو مساوية للقدرات الإنتاجية الذاتية المتوفرة عند بداية الفترة. بمعنى أن الربح يتحقق فقط إذا كانت القدرات الإنتاجية للموارد الاقتصادية بالمنشأة في نهاية الفترة تزيد عن القدرات الإنتاجية في بداية الفترة هذا بعد استبعاد الاثر المباشر وغير المباشر لأي تدفقات تكون قد تمت خلال الفترة مرتبطة بالمالكين مثل المساهمات الجديدة او توزيعات الأرباح، والربح في هذه الحالة مساو لمقدار الزيادة في هذه القدرات ، كما أن الخسارة هي مقدار النقص المسجل عند المقارنة بين الوضع في بداية الفترة والوضع في نهايتها. وجدير بالملاحظة هنا غياب الاتفاق بين الهيئات المهنية المحاسبية على مفهوم محدد للطاقة الإنتاجية التي يتوجب صيانتها، كذلك هنالك عدم اتفاق حول مستوى قياس القدرة الإنتاجية للمنشأة، حيث تبرز عدة اسئلة خلافية منها: هل تقاس القدرة الإنتاجية على مستوى المنشأة ككل باعتبارها نظاما متكاملا ذي اركان متعددة يساند بعضها بعضا لغرض تحقيق هدف مشترك، ام تقاس على مستوى مكونات هذا النظام كل على حدة والتي تكون في مجموعها الطاقة الإنتاجية للمنشأة الاقتصادية؟

أوجه الاختلاف بين الربح الاقتصادي المحاسبي:

يحدد المحاسبون مبلغ الربح (أو الخسارة) خلال الفترة وفق التكلفة التاريخية اعتماداً على المعادلة الأساسية الآتية: قيمة الأصول في نهاية الفترة المحاسبية - قيمة الخصوم في نفس التاريخ - حقوق الفترة في بداية الفترة = الأرباح المحاسبية المحققة خلال الفترة¹⁰. أما الاقتصاديون فهم يحددون الربح (الدخل) بمعادلة أخرى وهي: القيمة الجارية للأصول + القيمة الحالية للتدفقات الصافية المستقبلية - القيمة الجارية للخصوم = القيمة الصافية للمنشأة في نهاية الفترة - القيمة الصافية للمنشأة في بداية الفترة = الربح (الدخل) بالمفهوم الاقتصادي المحقق خلال الفترة. ويُظهر ما سبق الاختلاف الجوهرية في الأساس النظري لعملية الحساب.

وفيما يلي مثال رقمي لتوضيح ما سبق¹¹.

في XX/1/1 بدأت منشأة ما نشاطها برأس مال قدره (100,000) دينار دفع نقد وتم شراء مبنى بكامل هذا المبلغ، وهو مقام على أرض مستأجرة لمدة (40) سنة، وفي نهاية هذه المدة سوف لن يكون للمبنى أي قيمة مالية، وقامت هذه المنشأة بتأجير المبنى لجهة أخرى بمبلغ (20,000) دينار سنوياً، وكانت تكاليف التشغيل السنوية التي ستتحملها المنشأة بما في ذلك إيجار الأرض (15,000) دينار، في ظل هذه المعطيات، وبغض النظر عن ضرائب الشركات، فإن الأرباح المحققة في نهاية السنة من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية ستكون على النحو التالي: (بافتراض أن معدل الفائدة السائد خلال السنة هو 5%).

الجدول رقم: 1 حساب الربح المحاسبي والدخل الاقتصادي للمنشأة

الربح المحاسبي	في XX/1/1	في XX/12/31
الأصول الملموسة	100,000	105,000
حقوق الملكية	100,000	100,000
الدخل أو الربح المحاسبي	////	5,000

10 يعرف هذا المدخل بمدخل الميزانية تميزاً له عن مدخل قائمة الدخل الذي يعتمد على معادلة أخرى وهي: الإيرادات التي تخص الفترة - المصروفات الخاصة بنفس الفترة = ربح الفترة.

11 المثال مأخوذ (بتصرف) من المصدر الآتي (McCullers, and Schroeder, 1992, P 20)

حماية الربح المحاسبي والربح الاقتصادي في منشأة الأعمال - دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للمقطورات

الدخل الاقتصادي:		
105,000	100,000	الأصول الملموسة
**85,085	*85,795	القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية
190,085	185,795	القيمة الاقتصادية للمنشأة
4,290	////	الربح أو الدخل الاقتصادي
*القيمة الحالية لدفعات سنوية متساوية بمبلغ 5000 دينار لمدة 40 سنة متتالية		
** القيمة الحالية لدفعات سنوية متساوية بمبلغ 5000 دينار لمدة 39 سنة متتالية		

وللاقتراب من الواقع أكثر نفترض الآتي:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار في نهاية XX10 إلى 110% من أسعار بداية العام.
- ارتفاع القيمة السوقية للمبنى في نهاية XX10 إلى 120,000 (في حين أن قيمته الدفترية في هذا التاريخ هي 97,500 دينار). في ضوء هذه المعطيات فإن الدخل المحاسبي لن يتغير وسيظل على ما هو عليه (5,000 دينار)، ولكن الدخل بالمفهوم الاقتصادي سيكون 7,464 دينار وفق الآتي:

120,000	القيمة السوقية للمبنى في 12/31
120,000	القيمة السوقية للمبنى في 12/31
5,000	+ الزيادة في قيمة الأصول (زيادة النقدية)
2,500	+ استرداد الاستهلاك المحاسبي
85,085	+ القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية في 12/31
¹² 19,326	- الخسارة بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار
	= القيمة الصافية للمنشأة في نهاية الفترة
	- القيمة الصافية للمنشأة في بداية الفترة (الجدول 1 اعلاه)
	= الدخل الاقتصادي خلال السنة
7,464 دينار	

وكما هو واضح ، فإن الدخل الاقتصادي يختلف عن الدخل المحاسبي كرقم وكطريقة حساب، ويرجع ذلك بالأساس لأثر عاملين يركز عليهما الاقتصاديون ويتجاهلهما المحاسبون: الأول هو التغير في القيمة السوقية للأصول، والثاني هو التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بالإضافة الى اثر التزام المحاسب بعدد من المبادئ العامة مثل استمرارية المنشأة وموضوعية القياس وثبات قيمة

12 القيمة السوقية للأصول الثابتة + الاستهلاك المحاسبي + الزيادة في الأصول الملموسة (النقدية) + القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في نهاية المدة مضروباً في معدل ارتفاع الاسعار (10%) =
 $19,325.9 = ((110/100) - 1) * (85,085 + 5,000 + 2,500 + 120,000)$

وحدة النقد (Bert , 1967, PP. 768-770).

بعض إشكاليات قياس الدخل الاقتصادي:

إن أولى الإشكاليات التي تواجه عملية قياس وتحديد الدخل بالمفهوم الاقتصادي هي تحديد مفهوم أو المقصود بالدخل ابتداءً. ويمكن إيجاز وجهات النظر بهذا الشأن في التقسيم الذي قدمه (Fisher) والذي يقوم على المفاهيم الثلاثة الآتية: (McCullers & Schroeder ,1992 PP.59-60)

- الدخل بالمفهوم النفسي (Psychic Income) وهو المفهوم الذي سبقت الإشارة إليه والذي يقاس بمقدار الزيادة في المنفعة أو الإشباع وفق الشعور النفسي.
 - الدخل بالمفهوم الحقيقي (Real Income) وهو الدخل الذي يقاس بمقدار الزيادة في الثراء بالمفهوم الاقتصادي.
 - الدخل بالمفهوم النقدي (Money Income) وهو الذي يقاس بمقدار الزيادة في الوحدات النقدية أو الزيادة في الممتلكات غير النقدية مقومة بوحدات نقدية.
- ويعتبر مقدم هذا التصنيف أن الدخل بالمفهوم الحقيقي هو ما يجب أن تتبناه المحاسبة، ويؤكد انه الدخل الذي يجب أن يعتد به كوعاء ضريبي. في حين يرى اقتصادي آخر وهو (Frankel) أن الدخل بالمفهوم النقدي هو الدخل الوحيد الذي يمكن أن تسعى المحاسبة إلى تحديده. (Ryan, 2007, P.25) ، ورغم أهمية هذه المفاهيم الثلاثة من الناحية التحليلية النظرية إلا أن قياس الدخل بالمفهوم الأول يتصف بالاعتماد على الأحكام الذاتية غير الخاضعة للتحقق، أما الدخل بالمفهوم الأخير فهو مبني على ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وهو أمر مخالف للواقع، في حين أن المفهوم الثاني والذي يركز على القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول يعتمد على معلومات وتوقعات مستقبلية تتصف بدرجة عالية من عدم التأكد ويحتاج حسابه إلى كثير من المؤشرات والبيانات الاقتصادية مع انه يتخلص من نقاط الضعف المنسوبة إلى المفهومين الأول والثالث المذكورين .

مرتكزات قياس الربح المحاسبي وقياس الدخل الاقتصادي:

يقيس كل من المحاسب والاقتصادي الدخل أو الربح عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها،

ولكن الطرفين يختلفان في تحديد إيرادات الفترة كما يختلفان في تحديد مصروفاتها المناظرة، ففي جانب الإيرادات يعترف المحاسب بالتكاليف الصريحة (Explicit costs) فقط وهي تلك النفقات المترتبة على المبادلات بين المنشأة ومحيطها التي تجري خلال الفترة أو تكون مرتبطة بها، مثال ذلك المرتبات وتكلفة المواد الخام المستخدمة، والجزء المستنفذ من المصروفات المدفوعة مقدما. أما الاقتصادي فهو يأخذ في الاعتبار كل أنواع التكاليف بما في ذلك الضمنية منها (Implicit costs) والتي تمثل القيم التقديرية لتبادلات افتراضية يمكن أن تحدث بين المنشأة ومحيطها، مثال ذلك المقابل المالي للجهد المبذول من المالكين في متابعة وإدارة المنشأة أو ما قد يقدمونه إليها من خدمة، كل ذلك مقوما بأسعار الكلفة البديلة (Opportunity Costs)، كذلك تشمل التكاليف الضمنية النقص المقدر في القيمة العادلة (السوقية) للأصول المملوكة للمنشأة بين بداية الفترة ونهايتها وهو ما يعرف بخسائر الحياة (Holding Losses).

وفي جانب الإيرادات يعترف المحاسب بالإيرادات الفعلية المتحققة واقعيا فقط، ويعتبر إتمام عملية التبادل المؤدية إلى انتقال الملكية من المنشأة إلى طرف آخر هي البرهان على تحقق الإيراد، كما في حالة المبيعات.¹³ أما الاقتصادي فهو يأخذ في الاعتبار إلى جانب ذلك الزيادة في القيمة السوقية للأصول أي مكاسب الحياة (Holding gains) المسجلة في القيمة السوقية للأصول الثابتة المملوكة للمنشأة. وبالتالي ويرغم اتفاق المحاسب والاقتصادي على تعريف ربح المنشأة بأنه الفرق بين المكتسبات والمغارم خلال الفترة، إلا أن لكل منهما تعريفه الخاص لكل من المكاسب والمغارم وبالتالي فهما يقدران الربح المحقق لنفس المنشأة وخلال نفس الفترة الزمنية بشكل مختلف جذريا. ويمكن اجمالا تلخيص أوجه الاختلاف بين المفهومين في النقاط الآتية:

أ- يُحسب الدخل وفق المدخل المحاسبي بقياس اثر المعاملات الماضية على قيمة المنشأة وما تحدثه من تغير في ارصدة الحسابات الدائمة أو المؤقتة، بينما يحسب الدخل وفق المدخل الاقتصادي بمقارنة القيمة الاقتصادية للمنشأة عند نقطتين من الزمن.

13 ينص المعيار رقم 18 من معايير المحاسبة الدولية (IAS) على أن الاعتراف بتحقيق الإيرادات يتم بتوفر شرطين هما توقع تدفق المنافع الاقتصادية مستقبلا إلى المنشأة الاقتصادية، وإمكانية قياس تلك المنافع بموثوقية، أما نقطة تحقق الإيرادات فهي اتمام البيع.

ب- الدخل الاقتصادي يتأثر بالتغيرات في الاسعار ليس في الماضي فقط بل وفي المستقبل ايضا فهو ذو توجه يركز على المستقبل على العكس من الربح المحاسبي الذي يهتم أساسا بالماضي.

ج- النظرية المحاسبية تميز بين رأس المال وما يضاف إليه من ربح أو يخصم منه من خسارة وبين باقي الخصوم والاصول، أما النظرية الاقتصادية فهي تنظر إلى القيمة الاقتصادية للمنشأة ككل على أنها رأس المال، وتعتبر التحسن في هذه القيمة هو الدخل (الربح) الفعلي المحقق وبالتالي لا يتم التمييز بين الربح (أو الخسارة) ورأس المال. (Ibid, p10)

د- يختلف المدخلان في درجة التأكد من تحقق الربح أو الخسارة ومتى يتم الاعتراف به والتقرير عنه، ففي ما يخص الأرباح لا يدخل في حساب الربح المحاسبي المكاسب المتوقعة والتي لم تتحقق بعد، أما الدخل الاقتصادي فإنه يأخذ تلك المكاسب في الاعتبار، وفي جانب الخسائر ويرغم الاثر المهم لمبدأ الحيطة (Conservatism Principle)، والذي يقضي بأن تأخذ المنشأة في الحسبان الخسائر المتوقعة، وما ينتج عن ذلك من توقع للخسائر والتحوط لها حتى قبل وقوعها بتكوين المخصصات مثلا، الا أن هذا التوقع يظل مقيدا بالمنظور المحاسبي والذي هو اقل شمولاً من المنظور الاقتصادي، فمثلا من وجهة النظر المحاسبية عموما لا يعتبر النقص في القيمة السوقية للأصول الثابتة من ضمن الخسائر المحتملة التي يتوجب الاحتياط لها حتى وان قام الدليل على وجود أو احتمال وجود حالة من الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لكون اتخاذ اجراءات بهذا الصدد يتعارض مع مبدأ التكلفة التاريخية (Historical Cost Principle) الذي يعترف بتكلفة اقتناء الاصل وليس بقيمته السوقية في ما بعد تاريخ الاقتناء، فعندما يتم شراء أصل ما فهو يسجل بقيمة التكلفة والتي تعكس بشكل عام قيمته العادلة ((Schipper, 2005, P.12) أي القيمة السوقية للأصل في تاريخ عملية الشراء (Gulati and Singh, 2013 P.35.2)، ولا يعتد بأي تغير في القيمة السوقية لهذا الأصل يحدث لاحقا باستثناء حالة إعادة تنظيم المشروع. ويعلل المحاسبون هذه المعالجة استنادا إلى فرضية استمرار المشروع، وأن قيمة هذا الأصل ستستنفذ في شكل اقساط اهلاك قبل انتهاء حياة المشروع التي هي بالتعريف اطول من حياة أي اصل. أما المنظور الاقتصادي فهو غير مقيد بمثل هذه القيود والتي تملئها "المبادئ المحاسبية المقبولة قولا

عاما" وبالتالي يأخذ هذه الخسائر في الاعتبار رغم أن وقوعها فعليا لا يمكن التحقق منه الا في فترة زمنية لاحقة يتم فيها التصرف بذلك الاصل بالبيع أو الاستبدال أو التخريد... الخ.

الشق التطبيقي : حالة عملية

وصف الحالة وطبيعة المشكلة

الشركة الوطنية للمقطورات هي احدى الشركات المساهمة ضمن القطاع الصناعي العام المحلي. في نهاية السنة المالية 2011 بلغت قيمة أصول الشركة من مبان وآلات ومعدات وتجهيزات إنتاج ومخزون (13,600,000) دينار. وكما بلغت القيمة الإجمالية الخصوم في نفس التاريخ (5,300,000) دينار. في السنوات الاخيرة واجهت الشركة صعوبات في انتاج وتسويق عدد كبير من منتجاتها، مما ادى الى تناقص في الايرادات ومن ثم تحقيق ارباح متواضعة او تسجيل خسائر، ومعالجة الموقف قامت الادارة بإجراء مراجعة للاستراتيجية التشغيلية للشركة واسفر ذلك عن بلورة بديلين : يتلخص اولهما في الاستمرار في النشاط الصناعي مع تقليص قائمة المنتجات لتشمل المنتجات الاكثر ربحية فقط للتخلص من جزء هام من التكاليف والاعباء المرتبطة بالأصناف غير الربحية او ذات الربحية الاقل. أما البديل الثاني فهو ايقاف العملية الصناعية والبحث عن مصادر أخرى للإيرادات، وكان من بين العروض المطروحة تأجير ساحات ومحازن الشركة إلى جهة أخرى مقابل (325,000) دينار سنويا ولمدة خمس سنوات ، حيث تتخلص الشركة من كافة التكاليف المتغيرة وتصبح التكاليف الثابتة (100,000) دينار سنويا. علما بأن الإدارة تتوقع خلال نفس الفترة نموا في إيرادات المبيعات من المنتجات الصناعية (كما بالمرفقات) وترى وجود امكانية لربحية المستهدفات وتخصيص استخدام الأصول المتاحة على نحو اقتصادي افضل، وهو ما سيؤدي الى تقليص التكاليف الثابتة بدرجة كبيرة وبالتالي المساهمة في تعزيز الرافعة التشغيلية. ولنفترض الان أن إدارة الشركة تريد المقارنة بين البديلين المطروحين والمفاضلة بينهما في ظل المعطيات المذكورة، وحيث أن المشكلة الأساسية في الشركة هي مشكلة ربحية، فإن الإدارة ستفاضل بين البديلين وستختار اكثرهما ربحا، ولكن وكما جاء في الجزء النظري من الورقة فإن للربح أكثر من مفهوم وبالتالي أكثر من مقياس من أهمها الربح بالمقياس المحاسبي والربح بالمقياس الاقتصادي، وهنا يبرز السؤال الذي تحاول هذه الورقة الاجابة عليه وهو أي المؤشرين أصدق دلالة وبالتالي أعلى

اعتمادية في توجيه الإدارة إلى البديل الأنسب ضمن بدائل اتخاذ القرار؟

سيخصص الجزء التالي من الورقة لإجراء التحليلات الرقمية والمقارنة بين المقياسين المذكورين من حيث كونهما مؤشرين مرشدين لمتخذ القرار عند المفاضلة بين البديلين المعروضين في الحالة الموصوفة اعلاه.

المفاضلة بين البديلين بمقيار الربح وفق القياس المحاسبي

بناء على البيانات السابقة، تم اجراء الحسابات¹⁴ لتحديد الأرباح في ظل كل من البديلين المطروحين، حيث ظهر أن الشركة ستحقق النتائج المبينة بالجدول رقم 2 ادناه: (التفاصيل بالمرفق رقم 1 والمرفق رقم 2).

الجدول رقم 2: نتيجة الأعمال خلال الفترة تحت بديلي التشغيل وفق القياس المحاسبي

الفرق	بديل التأجير	بديل التصنيع
426,900	1,125,000	1,551,900

استنادا إلى النتيجة الظاهرة بالجدول (2) اعلاه ووفقا لمقيار الربح المحاسبي فإن القرار الأكثر رشدا الذي يتوجب على إدارة الشركة اتخاذه هو الاستمرار في التصنيع ورفض عرض التأجير، حيث أن الأرباح التي يتوقع أن تحققها الشركة في هذه الحالة خلال فترة السنوات الخمس القادمة تزيد عما يمكن تحقيقه إذا ما تم قبول عرض التأجير وايقاف العملية الصناعية.

وكما هو مبين اعلاه فإن القرار السابق مركّز على المفهوم المحاسبي للأرباح، ومن أهم خصائص هذا المفهوم أنه لا يعترف بفكرة القيمة الزمنية للنقود، حيث تعتبر وحدة النقد من التدفقات المتحققة في السنة الأولى مثلا مساوية من حيث القيمة لوحدة النقد المتحققة في أي سنة من السنوات اللاحقة، وفي الحالة موضوع الدراسة تُظهر الحسابات تفاوتات واضحة بين البديلين المعروضين من حيث درجة تذبذب نتائج الأعمال (المرفقين 1، 2)، حيث تسجل الشركة تحت

¹⁴ لغرض التبسيط وحصرا للنقاش، تم اجراء التحليل في ظل افتراض أن قيم مكونات بندي الخصوم والاصول المتداولة المسجلة في بداية المدة ستظل طوال الفترة في حالة توازن ديناميكي، أي انها يمكن أن تتبدل ولكن لا تتغير من حيث القيمة على مستوى السنة (الدخل = الخرج على مستوى السنة) بالإضافة الى افتراض تحصيل كل ايرادات السنة وسداد كل التزاماتها في نفس السنة.

بديل التصنيع خلال فترة السنوات الاربع الأولى إما خسائر أو أرباحا بسيطة نسبيا، ويظهر رقم الربح الأكبر متركزا في السنة الخامسة، أما في بديل التأجير فإن الحسابات تظهر أن الشركة تسجل ارباحا محاسبية متطابقة في نهاية كل سنة، وبالتالي تدفقات نقدية صافية سنوية مستقرة، وفي وجود هذا التباين الكبير في توقيت وقيم التدفقات النقدية الصافية المقدره، ومع توقع معدل للفائدة مرتفع نسبيا (4%) فإن اهمال عنصر القيمة الزمنية للنقود والاستناد إلى نتائج المقارنة المباشرة على النحو المبين اعلاه يمكن أن تؤدي إلى نتائج مضللة بشأن القيمة الحقيقية لنتائج الأعمال. ولتجنب ذلك فإنه يتوجب أخذ هذا العنصر في الاعتبار، وأن تجرى المقارنة على أساس القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية الصافية باستخدام طريقة التدفق النقدي المخصوم (Discounted Cash Flow) والتي يظهرها الجدول رقم 3 ادناه.

الجدول رقم 3: القيمة الحالية لنتيجة الاعمال تحت بديلي التشغيل، وفق القياس المحاسبي

بديل التصنيع	بديل التأجير	الفرق	نسبة التغير
001,303,0	1,001,660	340301,	-30%

يبين الجدول السابق أن الفرق بين نتائج الأعمال المتوقع في كل من البديلين قد تقلص بدرجة ملحوظة ، ولكن يظل من الاجدى للشركة أن تستمر في انشطتها في مجال التصنيع والتجميع والتسويق، وأن ترفض بديل التأجير. وذلك لأن بديل التصنيع وبمقياس الربح المحاسبي هو البديل الأكثر تعظيما للأرباح المقدره خلال المدة. وبرغم هذه النتيجة فإن التقارب الكبير في نتيجة أعمال البديلين يشير إلى احتمال وجود اوجه قصور أخرى في المقياس المعتمد وهو الربح المحاسبي ناتجة عن اهماله لعوامل أخرى ذات صلة وأثر على القيمة الحقيقية للأرباح غير القيمة الزمنية للنقود، وتقتضي الحكمة في هذه الحالة استخدام مقياس آخر للمفاضلة بين البديلين يكون أكثر شمولاً للمتغيرات الاقتصادية في البيئة الخارجية للشركة لتلافي هذا القصور وهو ما يوفره مقياس الربح (الدخل) بالمفهوم الاقتصادي.

المفاضلة بين البديلين بمقياس الربح وفق القياس الاقتصادي :

يتطلب حساب الدخل الاقتصادي توفر التقديرات المستقبلية لعدد من المتغيرات من أهمها

المستوى العام والمستوى الخاص للأسعار¹⁵ خلال السنوات الخمس اضافة إلى معدل الفائدة المتوقعة خلال الفترة. ولغرض استكمال خطوات التحليل نفترض أن جهات الاختصاص تتوقع أن تكون المؤشرات الثلاثة خلال السنوات الخمس التالية كما بالجدول رقم 4 ادناه:

الجدول رقم 4 : التوقعات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة خلال الفترة

السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	
0.04	0.04	0.04	0.04	0.03	معدلات الفائدة
0.045	0.05	0.055	0.06	0.065	التغير في المستوى العام للأسعار
0.05	0.055	0.06	0.065	0.07	التغير في مستوى الأسعار الخاص

استنادا إلى البيانات والمعلومات المقدمة اعلاه، تم حساب دخل الشركة بالمفهوم الاقتصادي خلال الفترة في ظل كل من البديلين المطروحين وذلك لتحديد الأرباح المتوقعة. وكانت نتيجة الأعمال كما بالجدول رقم 5 ادناه: (التفاصيل بالمرفق رقم 3، والمرفق رقم 4).

الجدول رقم 5 : نتيجة الاعمال خلال الفترة تحت بديلي التشغيل، وفق القياس الاقتصادي

بديل التصنيع	بديل التأجير
,900291	545,760

ووفقا للنتائج المبينة اعلاه فإنه من الاجدى للشركة ايقاف نشاط التصنيع وقبول بديل التأجير، على النقيض من النتيجة التي توصل اليها التحليل المؤسس على مفهوم الربح المحاسبي، ويظهر الجدول (6) ادناه¹⁶، والنتائج عن دمج الجدولين(2)، (5) اعلاه، الأرباح في ظل كل توليفة

15 التغير في المستوى العام للأسعار هو التغير في أسعار كافة أو معظم السلع والخدمات زيادة أو نقصا، ويتم قياس هذا التغير باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار (General Price Index) والتي تعكس التغير بين تاريخين مختلفين في أسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد. أما التغير في المستوى الخاص للأسعار فيقصد به التغير الذي يحدث في سعر سلعة معينة أو خدمة معينة في سوق معينة ويتم قياس هذا التغير باستخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار (Specific Price Index) .

16 يمكن صياغة مضمون الجدول اعلاه في القالب الآتي: إذا ما تبنت إدارة الشركة بديل التصنيع - وفق ما يشير به مقياس الأرباح المحاسبية - فإن الأرباح المتوقعة ستكون 1.552 مليون دينار تقريبا بالقياس المحاسبي، أما بالقياس الاقتصادي فإن الأرباح المتوقعة تحت نفس البديل ستكون 0.291 مليون دينار تقريبا. و إذا ما تم تبني بديل التأجير -

(Combination) من التوليفات الممكنة¹⁷ بين عامل مدخل القياس (القياس المحاسبي مقابل القياس الاقتصادي) وعامل بدائل التشغيل (التصنيع مقابل التأجير):

الجدول رقم 6: نتيجة الأعمال تحت بديلي التشغيل، وفق القياس المحاسبي والاقتصادي

بديل التأجير	بديل التصنيع	
1,125,000	1,551,900	وفق القياس المحاسبي
545,760	,900291	وفق القياس الاقتصادي

إشكالية اتخاذ القرار:

أصبح الآن أمام متخذ القرار مؤثران متناقضان، يدعم اولهما قبول أحد البديلين فيما يدعم المؤشر الآخر البديل المناقض، فمؤشر الربح المحاسبي يدعم اختيار الشركة لبديل التصنيع لكونه البديل الأفضل بمقياس تحقيق هدف تعظيم الأرباح، ويدعم مؤشر الدخل الاقتصادي اختيار بديل التأجير لنفس السبب. والسؤال المحوري الذي يواجه متخذ القرار هنا يتعلق بتحديد المؤشر الذي يجب أن يعتمد عليه في المفاضلة بين البديلين: هل يستند إلى مؤشر الربح المحاسبي ويختار بديل التصنيع أم يستند إلى مؤشر الربح الاقتصادي ويختار بديل التأجير؟ والاجابة المباشرة على السؤال السابق هي أن على الإدارة اختيار البديل الأكثر فاعلية في تحقيق هدف أو مجموعة اهداف الشركة، وواضح أن هذه الاجابة تتطلب التحديد الكامل لهدف المنشأة والذي يجب أن تتخذه الإدارة كمرجع للمقارنة بين البدائل المتاحة عند اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات.

وحيث أن تعظيم ثروة حملة الأسهم، المعبر عنها محاسبيا بحقوق الملكية واقتصاديا بقيمة المنشأة، هو الهدف الاستراتيجي لكل منشأة اعمال، فسيتم توسيع نطاق المقارنة ليشمل هذا المتغير ليتم

وفق ما يشير به مقياس الأرباح الاقتصادية - فإن الأرباح المتوقعة ستكون 1.125 مليون دينار تقريبا بالقياس المحاسبي، أما بالقياس الاقتصادي فإن الأرباح تحت نفس البديل ستكون 0.545 مليون دينار تقريبا.

17 وفقا لهذا التصميم هنالك توليفات ممكنة عددها 4، ينتج كل منها قيمة معينة لمتغير "نتيجة الاعمال اثناء الفترة" وهذه التوليفات هي (بديل التصنيع مع القياس المحاسبي)،(بديل التصنيع مع القياس الاقتصادي)،(بديل التأجير مع القياس المحاسبي)،(بديل التأجير مع القياس الاقتصادي).

استخدامه -الى جانب متغير الربح - كمعيار للمفاضلة بين بدائل اتخاذ القرار في الحالة موضوع الدراسة.

المفاضلة بين البديلين بمعيار تعظيم ثروة حملة الأسهم:

يمكن تحديد ارصدة حساب حقوق الملكية في نهاية المدة تحت كل التوليفات الممكنة بين عامل مدخل القياس (القياس المحاسبي مقابل القياس الاقتصادي) وعامل بدائل التشغيل (التصنيع مقابل التأجير). وذلك من خلال الحسابات التي أُجريت للتوصل لأرقام الأرباح السنوية المقدرة في ظل كل من البديلين . وبالرجوع إلى تلك الحسابات تبين الآتي:

أ- بافتراض اجراء المفاضلة بين البديلين بمعيار ثروة حملة الأسهم في نهاية المدة كما يظهرها القياس المحاسبي، فإن إدارة الشركة ستختار بديل التصنيع باعتباره البديل الأنسب ($9,851,900 < 9,425,000$)، انظر أسفل العمود الثالث في المرفق 5 والمرفق 6 على التوالي)، وستظهر ميزانية الشركة في نهاية الفترة والمعدة وفق المدخل المحاسبي، كما بالعمود الثالث من المرفق (5).

ب- بافتراض اجراء المفاضلة بين البديلين باستخدام نفس المعيار (ثروة حملة الأسهم في نهاية المدة)، كما يظهره القياس الاقتصادي، فإن إدارة الشركة ستختار ايضا بديل التصنيع باعتباره البديل الانسب ($10,209,348 < 9,856,577$)، انظر أسفل العمود الرابع في المرفق 5 والمرفق 6 على التوالي)، وستظهر أرقام ميزانية الشركة في نهاية فترة السنوات الخمس والمعدة وفق المدخل الاقتصادي في القياس كما بالعمود الرابع من المرفق رقم (6)، والجدول رقم (7) يلخص ارصدة هذا الحساب تحت كل من التوليفات الاربع.(التفاصيل في المرفق رقم 5 والمرفق رقم 6).

الجدول رقم 7: ثروة حملة الأسهم تحت بديلي التشغيل، وفق مدخلي القياس

في حال تبني بديل التصنيع		في حال تبني بديل التأجير	
بالقياس المحاسبي	بالقياس الاقتصادي	بالقياس المحاسبي	بالقياس الاقتصادي
9,851,900	10,209,348	9,425,000	9,856,577

وبمقارنة الأرقام الواردة بالجدول السابق يتضح أن تبني بديل التصنيع يجعل ثروة حملة الأسهم سواء بالقياس المحاسبي أو بالقياس الاقتصادي أعلى منها في حال تبني بديل التأجير، وكما هو واضح

فإن هذه النتيجة تعني أن المؤشرين متفقان على أن بديل التصنيع هو البديل الأنسب بمعيار تعظيم ثروة حملة الأسهم، أما بمعيار تعظيم الربح فإن مؤشر الربح المحاسبي يتناقض مع مؤشر الربح الاقتصادي كما ذكر سابقاً، والجدول رقم (8) ادناه يلخص هذه الأرقام.

الجدول رقم 8: نتيجة الاعمال وثروة حملة الأسهم تحت بديلي التشغيل، وفق مدخلي القياس

في حال تبني بديل التاجير		في حال تبني بديل التصنيع		
بالقياس الاقتصادي	بالقياس المحاسبي	بالقياس الاقتصادي	بالقياس المحاسبي	
545,763	1,125,000	291,900	1,551,900	نتيجة الأعمال
9,856,577	9,425,000	10,209,348	9,851,900	ثروة حملة الأسهم

التحليل والمناقشة:

يمكن عرض الخلاصة السابقة كمصفوفة للأفضلية على النحو التالي:

وفق مدخل القياس

الاقتصادي	المحاسبي	
بدائل التاجير	بدائل التصنيع	نتيجة الاعمال خلال المدة
بدائل التصنيع	بدائل التصنيع	ثروة حملة الأسهم في آخر المدة

تظهر المصفوفة اعلاه أن القياس الاقتصادي يدعم بديل التاجير بمعيار تعظيم الربح، ويدعم بديل التصنيع بمعيار تعظيم ثروة حملة الأسهم، وتكمن الاشكالية هنا في أن هذه الازدواجية متناقضة مع وجود علاقة الارتباط الموجب المثبتة بين كل من الأرباح المحققة و ثروة حملة الأسهم¹⁸ (المعبر عنها اقتصاديا بقيمة المنشأة)، حيث يرتبط المعياران محاسبيا من خلال المعادلة الاساسية للقيود المزدوج

(18) يظهر ذلك بوضوح في ادبيات الاقتصاد الاداري والادارة المالية والاستثمار وخاصة في معادلة تحديد قيمة المنشأة والتي تظهر فيها تلك القيمة كمتغير تابع للقيمة الحالية للأرباح المحققة خلال (n) من الفترات المتابعة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{Firm value} = \sum_{t=1}^n \text{Profit } t / (1 + r)^t$$

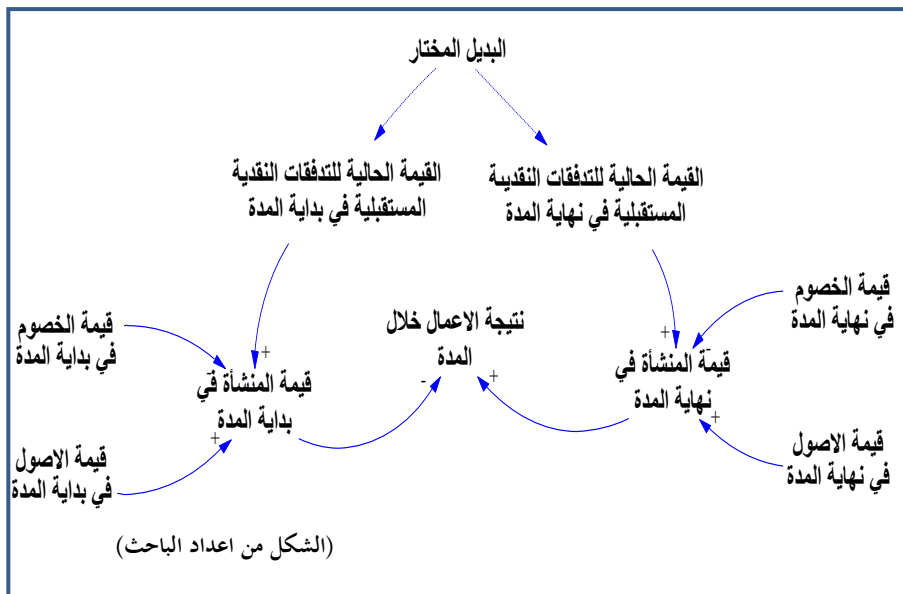
حيث (r) معدل الفائدة. انظر مثلا: (Hirschey, P. 24)

، واقتصاديا من خلال آلية حساب الربح المحقق¹⁹، ما يعني أن تعظيم الأرباح هو في نفس الوقت تعظيم لقيمة المنشأة. بناء على ذلك فإن ما تبرزه المصفوف السابقة يمكن أن يفهم على أنه تناقض داخلي في المقياس الاقتصادي للربح، ولكن ومن خلال تتبع العلاقات بين المتغيرات ذات الصلة، فقد تبين أن الامر يعود إلى سمة خاصة في مفهوم الربح الاقتصادي، فمتغير "قيمة المنشأة" في القياس الاقتصادي في أول الفترة وفي نهايتها يتضمنان القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المقدرة في تاريخه، المرتبطة بالبديل الذي سيتم اختياره، حيث تعتبر هذه القيمة بمثابة المورد الاقتصادي للشركة، شأنها في ذلك شأن المخزون أو المباني... الخ، وهي بالتالي تمثل مكونا من مكونات هيكل راس مال الشركة بالمفهوم الاقتصادي، فاذا ما تغير البديل (من التصنيع إلى التأجير أو بالعكس) تغيرت القيمة الحالية للتدفقات النقدية، ويتغير تبعاً لذلك هيكل رأس المال الاقتصادي أول المدة (قيمة المنشأة في تاريخه)، ما يجعل المقارنة بين اوضاع الشركة في ظل البديلين هي مقارنة بين هيكلين مختلفين، أي هي واقعا مقارنة بين حالتين مستقلتين (شركتين)، وهذا ما يترك المجال مفتوحا امام أي اختلافات قد تظهرها المقارنة بين النتائج دون أن يكون في ذلك تناقضا، على عكس الوضع في القياس المحاسبي حيث لا تتأثر قيمة الأصول أول المدة بأي قرار لاحق لتاريخ انتهاء الفترة السابقة، (قرار اختيار البديل في هذه الحالة). ويمكن ابراز الفرق الهيكلي بين القياس المحاسبي والقياس الاقتصادي من هذا الجانب باستخدام مخطط السببية²⁰ من خلال الشكلين التاليين:

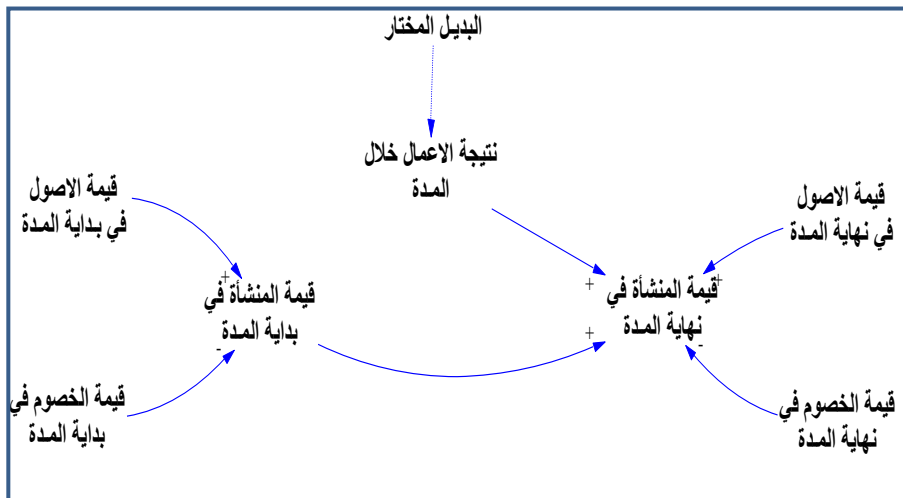
(19) يمكن الرجوع الى هذه المعادلة في الصفحة 11 من هذه الورقة .

²⁰ Causal Diagram (CD) in Systems Thinking/ Systems Dynamics Approach(s).

الشكل رقم 1: مخطط علاقات السببية في نموذج تحديد الدخل وفق القياس الاقتصادي



الشكل رقم 2: مخطط علاقات السببية في نموذج تحديد الدخل وفق القياس المحاسبي



ايضاح: في الشكلين 1، 2 اعلاه:

الشكل " أ ← ب " تعني أن المتغير (أ) يحدد أو يساهم في تحديد قيمة المتغير (ب) ، والاشارة (+ أو -) عند رأس السهم تدل على وجود علاقة سببية موجبة او سالبة بين المتغيرين على طرفي السهم .

مثلا : في نموذج القياس الاقتصادي اعلاه:

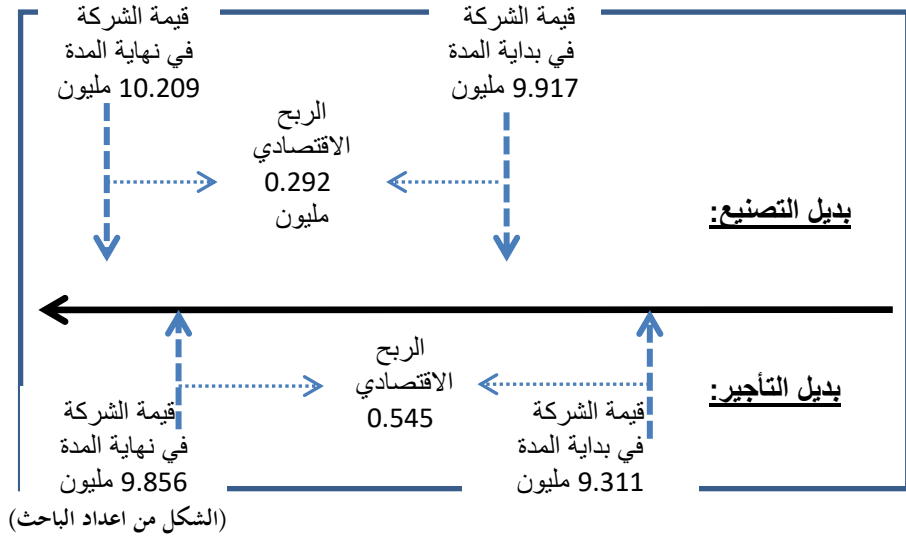
i. المتغيرات الثلاثة: "القيمة الحالية للتدفقات النقدية في بداية المدة" و"قيمة الاصول في بداية المدة"، و"قيمة الخصوم في بداية المدة" تحدد مجتمعة قيمة المتغير الرابع "قيمة المنشأة في اول المدة".

ii. المتغيران الاول والثاني يرتبطان بالمتغير الرابع بعلاقة سببية موجبة (تظهر في شكل معمل ارتباط احصائي موجب) بينما المتغير الثالث مرتبط بالاربع بعلاقة سببية سالبة.

iii. المتغير الخامس "قيمة المنشأة في نهاية المدة" والمتغير الرابع المذكور يحددان مجتمعين قيمة المتغير السادس "نتيجة الأعمال خلال الفترة" من خلال علاقة سببية موجبة بين المتغير الخامس والسادس وعلاقة سببية سالبة بين المتغيرين الرابع والسادس.

ويمكن توضيح ما سبق رقميا بالعودة إلى الحسابات في الحالة موضوع الدراسة، فالقيمة الاقتصادية للشركة في نهاية السنة السابقة مباشرة لفترة السنوات الخمس هي (8.3) مليون (13.6) مليون كأصول ثابتة ومتداولة يطرح منها 5.3 مليون كخصوم) ، ومع بداية الفترة المحاسبية الجديدة سيكون على إدارة الشركة الاختيار بين بديل التصنيع وبديل التأجير، فإذا ما قررت اختيار بديل التصنيع أُضيف إلى الرقم السابق مبلغ (1.617) مليون وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المقدرة في ظل هذا البديل (ضمن العمود الثاني بالمرفق 3)، لتصبح قيمة الشركة في بداية المدة (9.917) مليون. أما اذا ما قررت إدارة الشركة تبني بديل التأجير فسيضاف إلى الرقم مبلغ مخالف وهو (1.010) مليون دينار وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المقدرة في ظل بديل التأجير(ضمن العمود الثاني بالمرفق 4)، فتصبح قيمة الشركة في بداية المدة (9.31) مليون. والشكل (3) ادناه يلخص العلاقة بين هذه المتغيرات:

الشكل 3: العلاقة بين قيمة الشركة (س) والربح الاقتصادي تحت بدلي التشغيل



ابضاح: في الشكل اعلاه:

- i. يمثل السهم الافقي المتصل في وسط الشكل متغير (قيمة الشركة).
- ii. البيانات اعلى السهم تمثل وضع الشركة في حال تبني بديل التصنيع، والبيانات اسفله تمثل الوضع في حال تبني بديل التأجير.
- iii. تشير الاسهم النقطية الصاعدة والنازلة الى قيمة الشركة على خط تمثيل متغير قيمة الشركة.
- iv. تمثل الاسهم الافقية النقطية الفرق بين قيمة الشركة عند نقطتي بداية ونهاية الفترة، أي الربح بالمفهوم الاقتصادي.

يلاحظ من المخطط السابق أن قيمة الشركة بالقياس الاقتصادي في بداية المدة تحت بديل التصنيع مختلفة عن قيمة الشركة في نفس التاريخ تحت بديل التأجير (9.917 مليون دينار مقابل 9.311 مليون)، ما يعني أن هيكل رأس المال بالمفهوم الاقتصادي (قيمة المنشأة اقتصاديا) يختلف باختلاف البديل الذي يتم تبنيه كما هو مبين اعلاه .

كذلك يلاحظ أن الأرباح المحققة وفق القياس الاقتصادي تحت بديل التصنيع ستكون أقل من الأرباح المحققة في بديل التأجير ($0.545 > 0.292$ مليون)، ومع ذلك فإن قيمة الشركة في نهاية الفترة تحت بديل التصنيع ستظهر اعلى منها تحت بديل التأجير ($9.856 < 9.311$ مليون)، أي أن

الأرباح الأقل تناظر قيمة اعلى في قيمة الشركة ما يوحي بانتفاء العلاقة بين الأرباح (الاقتصادية) المحققة وقيمة المنشأة آخر المدة خلافا لعلاقة السببية الموجبة القائمة بين المتغيرين، ولكن اذا ما أخذنا في الاعتبار اختلاف الارصدة في بداية المدة كما هو مبين اعلاه، يتبين أن القيم الاقتصادية للشركة في نهاية الفترة مرتبط احصائيا (وسببيا ايضا) بالأرباح المحققة خلال تلك الفترة، أي أن العلاقة السببية بين المتغيرين لازالت قائمة وليس كما تظهر بالملاحظة المباشرة.²¹

ومن منظور مستوى الاعتمادية، فإن اعتماد الإدارة على نتائج القياس الاقتصادي في ترشيد القرار عند المفاضلة بين البدائل، وبدون الفهم الواضح لخصائصه ودلالاته، يقود إلى حالة من عدم الاتساق (Inconsistency) في الخطط والبرامج التي يمكن أن تضعها الإدارة لتحقيق الأهداف المرحلية والاستراتيجية للشركة، حيث يكون على الإدارة، في هذه الحالة الدراسية مثلا، الاختيار بين تعظيم الربح كهدف مرحلي وذلك بتبني بديل التأجير، أو اختيار تعظيم قيمة الشركة كغرض نهائي وذلك بتبني بديل التصنيع، وكأن المتغيرين منفصلان أو متناقضان، في حين أن المتغير الأول مرتبط سببيا بالمتغير الثاني وليس منفصل عنه ولا متضارب معه كما هو موضح اعلاه.

النتائج

أظهر الحساب والمقارنة أن القياس المحاسبي هو المؤشر الذي يدعم تبني البديل الذي يحقق اهداف المنشأة كوحدة اقتصادية في تعظيم الأرباح (نتيجة الأعمال) خلال الفترة وكذلك تعظيم ثروة حملة الأسهم في نهاية الفترة. في حين أن القياس الاقتصادي كان يدعم اختيار بديل التأجير كبديل افضل لتعظيم الأرباح، ويدعم اختيار بديل التصنيع كبديل افضل لتعظيم ثروة حملة الأسهم، ونظرا لوجود علاقة سببية موجبة بين هذين المتغيرين فإن هذه النتيجة تشير الى عدم اتساق في القياس، وقد تبين من البحث أن ذلك يعود إلى سمة خاصة ملازمة لهذا المدخل تحجب العلاقة المفترضة بين الدخل بالقياس الاقتصادي وقيمة المنشأة بنفس القياس، مما يضعف امكانية الاعتماد على الدخل الاقتصادي بشكل مباشر (كرقم خام) عند المفاضلة بين البدائل.

(21) يمكن اثبات وجود هذه العلاقة الاحصائية بحساب معامل الارتباط الجزئي (Partial Correlation) في سلسلة من القراءات للعنصرين، مع استبعاد أثر متغير "قيمة الشركة في بداية الفترة".

بناء عليه خلص الباحث إلى استنتاج مفاده أن القياس المحاسبي يتصف بدرجة اعلى من الاتساق وبالتالي فهو الاعلى اعتمادية في توجيه الإدارة إلى البديل الأنسب ضمن بدائل اتخاذ القرار.

آفاق تطوير البحث

إن النتيجة التي توصلت اليها الورقة البحثية الحالية ليست الكلمة الفصل في الموضوع بل هي اجابة اولية لمشكلة بحثية واسعة، وحيث أن نتائج الدراسة قد استندت إلى حالة عملية واحدة فإن تدعيم قابلية النتائج للتعميم يتطلب المزيد من البحث والتمحيص في نفس مشكلة البحث اعتمادا على حسابات ومقارنات لبيانات مجتمع احصائي اوسع. بالإضافة إلى ذلك، هنالك جوانب ذات صلة بموضوع الورقة يمكن ان تكون موضوعا للبحث العلمي العام او المقيد بحدود معطيات البيئة المحلية ومنها:

- 1- اختبار فرضية وجود اثر تفاعلي جوهري (Significant interaction effect) لعامل مدخل القياس، على العلاقة بين الربح وحقوق الملكية و/ أو قيمة المنشأة (باستخدام تحليل التباين ANOVA أو التباين متعدد المتغيرات MANOVA).
- 2- اعادة انتاج البحث الحالي باستخدام مفهوم الدخل الشامل (Comprehensive Income) بدل دخل الايرادات (الربح المحاسبي) أو بدل الربح الاقتصادي أو توسيع البحث ليشمل المفاهيم الثلاثة معا.
- 3- مناقشة العلاقة بين حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية للمنشأة في ظل واقع البيئة المحلية.

مراجع البحث

- الانصاري ، اسامة عبدالحالق، الإدارة المالية ، منشورات كتب عربية
www.kotobarabia.com
البيه ،عبدالمنعم (1978)، النقود والمصارف دراسة تطبيقية لهما في ليبيا، منشورات الجامعة الليبية.
الخطيب ، حازم بدر (2012)، المحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر في الاسعار

وقياس الأرباح في المنشأة الاقتصادية، (جامعة قسنطينة ، مجلة العلوم الانسانية عدد 37.

نوح، محمد عبدالرحيم (1971)، المحاسب الضريبي ط1 ، منشورات الجامعة الليبية.
شنوف ، شعيب (2008)، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات ، اطروحة
دكتوراه كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة الجزائر .

شريف ، علي والصحن ، محمد فريد (1988)، اقتصاديات الإدارة ، الدار الجامعية للكتاب.

هاشم ، إسماعيل (1987)، مبادئ الاقتصاد ، ط2 ، منشورات دار الجامعات المصرية.

Agarwal R.D. (2009), Organization and Management, Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, New Delhi.

Arthur W. J.(2008), Reporting Economic not Accounting Profit, Business Horizons, Vol.24 No,2 PP50-55.

Baker, M (1966), Modern Accounting Theory, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall.

Ball, R., & ShivaKumar, L. (2006), The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss, Journal of accounting research, Vol. 44, (2), PP.207-242.

Bhasin M. (2013), Economic Value Added and Shareholders' Wealth Creation, International Journal of Finance and Accounting, Vol. 2 No. 4, pp. 185-198.

Bert N. Mitchell (1967), A comparison of accounting and economic income concepts, The new york certified accountant's journal, PP. 762-772.

Damodaran, Aswath, (2011), Applied Corporate Finance, 3rd. ed. John Wiley & Sons, ISBN 9780047038460.

Boyes, W. and Melvin, M, (2012), Macroeconomics, 9th. ed. South-Western Engage Learning P 263

Feenstra, D. & Wang, H. (2000), Economic and accounting rates of return, Research Report 00E42, University of Groningen, Research Institute SOM.

Fellows, J. (2010), The convergence of Economic and Accounting Concepts of Income, The Journal of Applied Business Research, Vol.5, No 2. PP.4-10.

Gulati Sumit and Y.P.Singh, (2013), Financial Management, McGraw Hill Education (India) ISBN: 13:9781259026607.

- Hail L., Leuz C., Wysocki P. D. (2010), Global accounting convergence and the potential adoption of IFRS by the United States (Part 1), Accounting Horizons, Vol. 24 (3), PP 355-394.
- Hirschey, M. Fundamentals of managerial Economics (2009) 9th ed. South Western.
- Magni, C. A. (2009), Accounting and Economic Measures: An Integrated Theory of Capital Budgeting
<http://ssrn.com/abstract=1498106>
- McCullers L. and Schroeder R.G. (1992), Accounting Theory: text and readings, 2nd ed. John Wiley & Sons, U.S.A
- Nakhaei and Hamid (2013) Analyzing the Relationship Between Economic Value Added (EVA) and Accounting Variables with Share Market Value in Tehran Stock Exchange, Middle-East Scientific Research, vol. 16 No, 11, PP 1589-1598
- Ruby, W. L. (1985), Tax Income and Business Decisions, P. Hall Cliffs, U.S.A.
- Ryan, J. (2007), The relationship between accounting profit and economic income, Australian Accounting Review, Vol. 17 (43), PP. 33-46.
- Salvary, C. W. S. (2005), financial accounting information and the relevance/irrelevance issue. Finance 0502016, Economics Working Paper Archive at WUSTL.
- Schipper, K. (2005), Fair values in financial reporting.
<http://fars.org/2005AAAFairValue>

* أستاذ المحاسبة المساعد / الأكاديمية الليبية / طرابلس.

المستخلص

تتناول هذه الورقة الربح في الوحدة الاقتصادية، وهي تركز على المدخل المحاسبي والمدخل الاقتصادي لقياس الربح من حيث هما مؤشرات لتوجيه عملية اتخاذ القرار عند تحديد الاولويات بين البدائل.

نبعت فكرة هذا البحث من المراجعة الشاملة لادبيات الموضوع والتي اظهرت ان التضارب بين هذين المؤشرين امر ممكن وهو ما اثار سؤالاً عملياً حول أي من المؤشرين اجدر بالاتباع من قبل متخذ القرار في هذه الحالة.

اظهرت المناقشات والتحليلات التي اجريت في هذا البحث ان المؤشرين متناقضان في حال اتخاذ " تعظيم الارباح " كمعياراً للمفاضلة بين البديلين المطروحين ، في حين ان المؤشرين كانا في حالة توافق عندما اجريت المقارنة على اساس تعظيم ثروة حملة الاسهم ، حيث تحول مؤشر الربح الاقتصادي الى دعم البديل المنافس للبديل الذي سبق وان دعمه وفق معيار "تعظيم الارباح". هذا التحول يشير الى حالة من التناقض الداخلي في المقياس ذاته.

من خلال عملية فحص وتدقيق اعمق تبين ان التناقض يعود الى خاصية اصيلة في المدخل الاقتصادي.

في الجزء الاخير من الورقة تم مناقشة اهمية هذه النتيجة ودلالاتها، وبناء على ذلك تم بلورة وصياغة اجابة لسؤال البحث من خلال التأكيد على أن القياس المحاسبي للربح اكثر اتساقاً ومن ثم فهو ذو اعتمادية اعلى كاداة لترشيد القرار الاداري عند المفاضلة بين البدائل المتنافسة.

الكلمات المفتاحية: الربح المحاسبي، الدخل الاقتصادي، أغراض المنشأة ، مفاهيم صيانة راس المال، قيمة المنشأة، خرائط السببية.

الملاحق

المرفق رقم 1

الربح وفق القياس المحاسبي تحت بديل التصنيع

المجموع	نهاية السنة 5	نهاية السنة 4	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	نهاية السنة 1	
41,088,000	9,500,000	8,788,000	8,313,000	7,362,000	7,125,000	إيرادات المبيعات
1,050,000	210,000	210,000	210,000	210,000	210,000	التكاليف الثابتة
38,486,100	8,057,500	7,942,000	7,886,000	7,592,600	7,008,000	التكاليف المتغيرة
39,536,100	8,267,500	8,152,000	8,096,000	7,802,600	7,218,000	مجموع التكاليف
1,551,900	1,232,500	636,000	217,000	-440,600	-93,000	نتيجة الأعمال
1,302,950	1,063,165	543,655	192,912	-407,359	-89,423	القيمة الحالية لنتيجة الأعمال

المرفق رقم 2

الربح وفق القياس المحاسبي تحت بديل التأجير

المجموع	نهاية السنة 5	نهاية السنة 4	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	نهاية السنة 1	
1,625,000	325,000	325,000	325,000	325,000	325,000	إيرادات التأجير
500,000	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	التكاليف الثابتة
0	0	0	0	0	0	التكاليف المتغيرة
500,000	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	مجموع التكاليف
1,125,000	225,000	225,000	225,000	225,000	225,000	نتيجة الأعمال
1,001,660	184,934	192,331	200,024	208,025	216,346	القيمة الحالية لنتائج الأعمال

المرفق 3

الربح بالقياس الاقتصادي تحت بديل التصنيع

المجموع على مستوى السنوات الخمس	نهاية السنة 5	نهاية السنة 4	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	نهاية السنة 1	نهاية السنة 0	
41,088,000	9,500,000	8,788,000	8,313,000	7,362,000	7,125,000	4,675,000	الإيرادات
700,000	140,000	140,000	140,000	140,000	140,000	100,000	التكاليف الثابتة
350,000	70,000	70,000	70,000	70,000	70,000	410,000	الإهلاكات
38,486,100	8,057,500	7,942,000	7,886,000	7,592,600	7,008,000	5,020,000	التكاليف المتغيرة
39,536,100	8,267,500	8,152,000	8,096,000	7,802,600	7,218,000	5,530,000	مجموع التكاليف
1,551,900	1,232,500	636,000	217,000	-440,600	-93,000	-855,000	نتيجة الأعمال
1,901,900	1,302,500	706,000	287,000	-370,600	-23,000	////	التدفقات النقدية الصافية

تابع المرفق 3

////	1,356,275	1,339,225	1,329,458	1,326,500	1,330,000	1,400,000	الأصول الثابتة
////	14,069,107	12,776,347	12,079,006	11,799,512	12,177,000	12,200,000	الأصول المتداولة
////	15,425,382	14,115,572	13,408,463	13,126,012	13,507,000	13,600,000	مجموع الأصول
////	5,300,000	5,300,000	5,300,000	5,300,000	5,300,000	5,300,000	مجموع الخصوم
////	0	1,264,563	1,906,577	2,120,670	1,693,887	1,617,426	القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المستقبلية
401,214	94,939	87,050	79,767	72,958	66,500	////	مكاسب رأسمالية (زيادة القيمة السوقية للأصول)
43,766	10,973	9,740	8,659	7,506	6,888	////	خصائر بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار
////	10,209,348	10,157,445	10,086,149	10,012,134	9,960,499	9,917,426	قيمة الشركة في نهاية السنة
291,922	51,903	71,295	74,016	51,635	43,073	////	الربح بالقياس الاقتصادي

المرفق 4

الربح بالقياس الاقتصادي تحت بديل التاجير

المجموع على مستوى السنوات الخمس	نهاية السنة 5	نهاية السنة 4	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	نهاية السنة 1	نهاية السنة 0	
1,625,000	325,000	325,000	325,000	325,000	325,000	4,675,000	الإيرادات
500,000	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	التكاليف الثابتة
0	0	0	0	0	0	410,000	الإهلاكات
0	0	0	0	0	0	5,020,000	التكاليف المتغيرة
500,000	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	5,530,000	مجموع التكاليف
1,125,000	225,000	225,000	225,000	225,000	225,000	-855,000	نتيجة الأعمال
1,125,000	225,000	225,000	225,000	225,000	225,000	-445,000	التدفقات النقدية الصافية
////	1,750,755	1,643,901	1,550,850	1,470,000	1,400,000	1,400,000	الأصول الثابتة
////	13,293,267	13,077,425	12,860,757	12,643,278	12,425,000	12,200,000	الأصول المتداولة
////	15,044,022	14,721,326	14,411,607	14,113,278	13,825,000	13,600,000	مجموع الأصول
////	5,300,000	5,300,000	5,300,000	5,300,000	5,300,000	5,300,000	مجموع الخصوم
////	0	218,447	428,430	630,278	824,305	1,010,813	القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المستقبلية
473,307	122,553	106,854	93,051	80,850	70,000	////	مكاسب بسبب ارتفاع مستوى الأسعار الخاصة
41,731	9,998	9,157	8,332	7,521	6,722	////	خصائر بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار
////	9,856,577	9,737,468	9,624,756	9,516,885	9,412,583	9,310,813	قيمة الشركة في نهاية السنة
545,763	119,108	112,712	107,871	104,302	101,770	////	الربح بالقياس الاقتصادي

المرفق رقم 5

ميزانية نهاية الفترة في حال تبني ادارة الشركة لبديل التصنيع

ارصدة نهاية الفترة وفق القياس الاقتصادي	ارصدة نهاية الفترة وفق القياس المحاسبي	ارصدة بداية الفترة	
1,451,214	1,050,000	1,400,000	الاصول الثابتة
14,058,134	14,101,900	12,200,000	الاصول المتداولة
5,300,000	5,300,000	5,300,000	الخصوم
10,209,348	9,851,900	8,300,000	حقوق الملكية / قيمة الشركة

المرفق رقم 6

ميزانية نهاية الفترة في حال تبني ادارة الشركة لبديل التأجير

ارصدة نهاية الفترة وفق القياس الاقتصادي	ارصدة نهاية الفترة وفق القياس المحاسبي	ارصدة بداية الفترة	
1,873,307	1,400,000	1,400,000	الاصول الثابتة
13,283,269	13,325,000	12,200,000	الاصول المتداولة
5,300,000	5,300,000	5,300,000	الخصوم
9,856,577	9,425,000	8,300,000	حقوق الملكية / قيمة الشركة